AALCO/63/KAMPALA/2025/SD/S19

للاستخدام الرسمي فقط

المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الإفريقية

منتدى الخبراء لاسترداد الأصول

الأمانة العامة لمنظمة آلكو

29- سي، ريزال مارغ،

ديبلوماتيك انكليف، تشاناكيابوري،

نيودلهي - 110021

(الهند)

منتدى الخبراء لاسترداد الأصول

المحتويات

أولاً.	**مقدمة**	1
أ.	منظمة آلكو ومنتدى الخبراء لاسترداد الأصول	1
ب.	المداولات في الدورة السنوية الثانية والستين لمنظمة آلكو	2
ج.	موضوعات للمناقشة المركزة في الدورة السنوية الثالثة والستين	5
ثانياً.	**التطورات الأخيرة**	5
أ.	مفهوم استرداد الأصول	5
ب.	اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واسترداد الأصول	6
ج.	شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد (GlobE Network)	17
د.	اجتماع الخبراء الدولي بشأن إعادة الأصول والتنمية المستدامة (" ADDIS 4") أديس أبابا، إثيوبيا، 11–13 كانون الأول / ديسمبر 2024م	19
ثالثاً.	**تعليقات الأمانة العامة لمنظمة آلكو وملاحظاتها**	21
رابعاً.	**الملحق**	21

أولاً. مقدمة

أ. منظمة آلكو ومنتدى الخبراء لاسترداد الأصول

1. تم تقديم موضوع "منتدى خبراء استرداد الأصول" رسمياً إلى منظمة آلكو من قبل جمهورية إندونيسيا. قدمت هذه المبادرة من خلال مذكرة توضيحية بتاريخ 15 أيلول / سبتمبر 2023 (رقم 733-AHU.UM.01.01) للنظر فيها في الدورة السنوية الحادية والستين لمنظمة آلكو التي عقدت في بالي بجمهورية إندونيسيا في الفترة من 16 إلى 20 تشرين الأول / أكتوبر 2023. كان الأساس المنطقي الذي قام عليه هذا الاقتراح هو إنشاء منتدى للخبراء المتخصصين. كان من المقرر أن يتألف هذا المنتدى من كبار المسؤولين والأكاديميين والأطراف الأخرى ذات الصلة الذين لديهم خبرة عملية وخبرة متخصصة في العملية المعقدة لاسترداد الأصول المسروقة من الاختصاصات الأجنبية.

2. حددت المذكرة التوضيحية العديد من المجالات الرئيسية للمناقشة والوظائف للمنتدى المقترح. شملت هذه المجالات: تيسير تبادل أفضل الممارسات في مجال استرداد الأصول والانخراط في مناقشات بشأن التحديات التي صودفت أثناء استرداد الأصول المسروقة ومعالجة القضايا الجارية التي تتطلب التعاون الدولي بين البلدان الأعضاء وسد فجوات المعرفة بين الممارسين ومعالجتها، وفي نهاية المطاف ضمان التنفيذ الفعال لعمليات استرداد الأصول متعددة الاختصاصات.

3. ناقشت الدول الأعضاء خلال الدورة السنوية الحادية والستين لمنظمة آلكو التي عقدت في بالي في الفترة من 16 إلى 20 تشرين الأول / أكتوبر 2023 أهمية إنشاء منتدى خبراء استرداد الأصول. تم التأكيد على الآثار الشديدة لسرقة الأصول على التنمية والمجتمع ووجهت دعوات لإنشاء منتدى تقني لمزيد من المناقشة بين الدول الأعضاء. أدلى عدد من الوفود ببيانات بشأن جدول الأعمال. نوقشت أهمية التعاون الدولي والأطر القانونية القائمة مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) والتجارب الوطنية البارزة في مجال استرداد الأصول. حظي اقتراح إنشاء منتدى لخبراء استرداد الأصول بتأييد واسع كمبادرة تكميلية بدلاً من أن يكون بديلاً عن الآليات القائمة مع التركيز على تبادل الخبرات وتعزيز أفضل الممارسات وضمان عمل المنتدى بكفاءة دون تكرار. تم الاعتراف بالتحديات مثل الإحجام عن التعاون والاختلافات القانونية والعقبات التقنية وتم التأكيد على الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي والمساعدة التقنية والعمليات الشفافة بين الدول الأعضاء طوال المداولات.

4. طلبت الدول الأعضاء من الأمانة العامة لمنظمة آلكوبعد المداولات في الجلسة توضيح آليات عمل منتدى الخبراء المعني باسترداد الأصول المقترح والتوصية للمضي قدماً. عقدت حكومة جمهورية إندونيسيا بالتعاون مع الأمانة العامة لمنظمة آلكووذلك عملاً بالتفويض اجتماعاً بين الدورات بعنوان "أفضل الممارسات لاسترداد الأصول المسروقة من البلدان الآسيوية والأفريقية" في 21 حزيران / يونيو 2024 في المقر الدائم لمنظمة آلكو في نيودلهي. عقد الاجتماع لإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء بشأن إنشاء المنتدى والتحضير لمزيد من المناقشات في الدورة السنوية الثانية والستين. تم التأكيد خلال الاجتماع على أهمية استرداد الأصول بالنسبة للدول النامية، وتم تسليط

الضوء على التحديات التي تواجهها في استرداد الأصول المسروقة. تبادل الخبراء من جمهورية إندونيسيا وجمهورية الهند الخبرات والأطر القانونية المتعلقة باسترداد الأصول، وتم التأكيد على ضرورة التعاون الدولي والهيكل القانوني القوي. نوقشت الوظائف المقترحة والأدوار المستقبلية للأمانة العامة لمنظمة آلكوفي دعم مشاركة الخبراء والعمل كمنصة اتصال. شُدد على أهمية المبادئ التوجيهية الواضحة ومعايير اختيار الخبراء وشُجعت الدول الأعضاء على التعاون في إنشاء منتدى الخبراء وتقديم تعليقات في الجلسات القادمة. عُقدت مناقشات إضافية بشأن إنشاء منتدى الخبراء المقترح لاسترداد الأصول على نطاق واسع خلال الدورة السنوية الثانية والستين في بانكوك بمملكة تايلاند في عام 2024.

5. تم بناءً على طلب وارد من جمهورية إندونيسيا في 17 آذار / مارس 2025 تعميم *مذكرة* الأمانة العامة مرفقة بنموذج بتاريخ 8 نيسان / أبريل 2025 على جميع الدول الأعضاء. يتعلق الطلب بتقديم تفاصيل تتعلق بالسلطات أو الوكالات الوطنية المعنية المسؤولة عن استرداد الأصول. ستساعد المعلومات التي تم جمعها من خلال هذه العملية في إعداد قائمة اتصال شاملة وستسهم في تعزيز الجهود التعاونية بين الدول الأعضاء في معالجة المسائل المتعلقة باسترداد الأصول. تلقت الأمانة حتى 1 آب / أغسطس 2025 رداً من خمس دول أعضاء هي: بروناي دار السلام وجمهورية نيجيريا الاتحادية وجمهورية غامبيا ودولة منظمة آلكويت ودولة قطر.

ب. المداولات في الدورة السنوية الثانية والستين لمنظمة آلكو

6. قدم **الدكتور علي حسنخاني، نائب الأمين العام لمنظمة آلكو،** موضوع منتدى خبراء استرداد الأصول خلال الدورة السنوية الثانية والستين لمنظمة آلكو وسلط الضوء على أهميته بالنسبة للبلدان الآسيوية والأفريقية. أشار إلى موجز الأمانة حول هذا الموضوع (الوثيقة AALCO/62/BANGKOK/2024/SD/S19)، الذي قدم استكشافاً مفصلاً لمفهوم استرداد الأصول، إلى جانب الأطر القانونية الدولية والإقليمية ذات الصلة وتقرير الاجتماع بين الدورات بشأن استرداد الأصول. أطلع أيضاً على مشاركة منظمة آلكو السابقة في موضوع مكافحة الفساد منذ الدورة السنوية الحادية والأربعين التي عقدت في عام 2001. شجع الدول الأعضاء على المشاركة بنشاط في مزيد من المناقشات حول هذا الموضوع مع تسليط الضوء على الحاجة إلى بذل جهود جماعية لتعزيز عملية استرداد الأصول ضمن إطار منظمة آلكو.

7. شدد **مندوب جمهورية إندونيسيا** على الحاجة الملحة لإنشاء منتدى خبراء استرداد الأصول داخل منظمة آلكو مع تسليط الضوء على استرداد الأصول باعتباره ضرورياً ليس فقط للعدالة القانونية، ولكن أيضاً للتنمية المستدامة والنمو الاقتصادي وثقة الجمهور. أكد من جديد أن المنتدى المقترح سيكمل الآليات القائمة مع التركيز على التحديات المحددة التي تواجهها البلدان الآسيوية والأفريقية دون تكرار الجهود العالمية. ذكر أيضاً أن الأمانة العامة لمنظمة آلكوستلعب دوراً محورياً في تسهيل التواصل والحفاظ على موارد أفضل الممارسات ودعم التنسيق

بين الدول الأعضاء. دعا المندوب الدول الأعضاء إلى تبادل تفاصيل الاتصال بسلطات استرداد الأصول الخاصة بها وشجع المشاركة النشطة في تطوير آليات تعاونية فعالة.

8. شدد **مندوب الجمهورية الإسلامية الإيرانية** على أن إعادة الأصول واستردادها أمران حيويان لمكافحة الفساد بالإشارة إلى الفصل الخامس من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. أكد على ضرورة التعاون الدولي القوي والمساعدة القانونية المتبادلة والتزامات الدول محذراً من أن الفساد دون هذه التدابير يقوض التنمية. أشار المندوب إلى الحواجز المستمرة مثل النظم القانونية المعقدة والافتقار إلى الإرادة السياسية والعقبات الإجرائية، ودعا إلى معالجة الأسباب الجذرية من خلال العمل الجماعي. اختتم كلمته بحث منظمة آلكو على تعزيز بناء القدرات والتعاون وتبادل الخبرات بين الدول الأعضاء.

9. أكد **مندوب جمهورية الهند** من جديد التزام الهند بمكافحة الفساد على الصعيد العالمي مشدداً على أن استرداد الأصول هو مبدأ أساسي للإطار الدولي لمكافحة الفساد. أكد على إمكانات الأصول المستردة في تعزيز الخدمات العامة ودعم مبادرات مكافحة الفساد وخاصة في البلدان الآسيوية والأفريقية. شدد على أهمية الأطر القانونية القوية والمساعدة القانونية المتبادلة والتعاون الدولي. أيد المندوب إنشاء منتدى خبراء استرداد الأصول، واعتبره منصة لبناء القدرات وتبادل المعرفة والمناقشات الخاصة بكل حالة. اقترح أن يكون المنتدى بمثابة مستودع لأفضل الممارسات والمعايير القانونية، ويشارك فيه خبراء قانونيون وتحقيقيون، ويضع جداول زمنية واضحة للاستجابات.

10. أعرب **مندوب جمهورية تنزانيا المتحدة** عن تقديره لجهود منظمة آلكو وأعاد تأكيد التزامه بالاتفاقيات الدولية والإقليمية لمكافحة الجريمة. شدد على الحاجة إلى التعاون عبر الحدود في تعقب الأصول المسروقة واستعادتها مسلطاً الضوء على قوانين تنزانيا المحلية القوية بشأن مصادرتها. دعم بقوة إنشاء منتدى خبراء استرداد الأصول التابع لمنظمة آلكو، واعتبره منصة قيمة لتعزيز التعاون وتبادل أفضل الممارسات ومعالجة التحديات التشغيلية وسد الفجوات المعرفية.

11. كرر **مندوب ماليزيا** دعم بلاده القوي لإنشاء منتدى خبراء استرداد الأصول داخل منظمة آلكو مع الاعتراف بالحاجة إلى منصة مخصصة لمعالجة التحديات المعقدة لاسترداد الأصول لا سيما في آسيا وأفريقيا. استشهد بالإطار القانوني الوطني لماليزيا وسلط الضوء على تجربة ماليزيا الكبيرة في استرداد الأصول. أكد على أن التعاون عبر الحدود ضروري لمكافحة الجرائم المالية. شدد أيضاً على الدور المحوري للأمانة العامة لمنظمة آلكوكمركز ومنسق للمعرفة، مما يشير إلى روابط قوية مع الهيئات العالمية مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومبادرة استرداد الأصول المسروقة (StAR) ومجموعة العمل المعنية بالإجراءات المالية (FATF) للاستفادة من الخبرات الدولية. شجع على إجراء مزيد من المداولات بين الدول الأعضاء لضمان نجاح المنتدى في النهوض باسترداد الأصول وسيادة القانون.

12. شدد **مندوب جمهورية الصين الشعبية** على الأهمية الحاسمة لاسترداد الأصول في مكافحة الفساد لا سيما في عالم تتزايد فيه تدفقات رأس المال عبر الحدود والتحويلات المالية غير المشروعة. سلط الضوء على الجهود المحلية للصين، وحدد تدابير مثل تجريم غسل الأموال الذاتي واستهداف العمليات المصرفية السرية وتعزيز التنسيق بين الوكالات لتحسين إنفاذ مكافحة غسل الأموال. أعرب عن دعمه لمنتدى خبراء استرداد الأصول التابع لمنظمة آلكو، واعتبره منصة فعالة للتعاون الآسيوي والأفريقي وحث جميع البلدان على التعاون الوثيق في استرداد الأصول.

13. شدد **مندوب اليابان** على التزام البلاد بالمضي قدماً في المناقشات المتعلقة باسترداد الأصول كجزء من الجهود الأوسع لمكافحة الفساد. أشاد بمبادرة إندونيسيا بشأن هذه القضية وسلط الضوء على مساهمات اليابان لا سيما في دعم الدول النامية في آسيا وأفريقيا. أشار أيضاً إلى الدورات التدريبية الدولية والحلقات الدراسية الإقليمية التي عقدتها اليابان والتي ركزت على الحوكمة الرشيدة واستجابات العدالة الجنائية للفساد.

14. شدد **مندوب جمهورية بنغلاديش الشعبية على** التزام البلد القوي باسترداد الأصول. أعرب عن دعمه لإنشاء منتدى لخبراء استرداد الأصول في إطار منظمة آلكو، وتصوره كمنصة لتعاون الخبراء وتبادل أفضل الممارسات وتنسيق المواقف في المنتديات الدولية. أكد المندوب على تجنب التداخل مع الآليات العالمية القائمة وسلط الضوء على التقدم الذي أحرزته بنغلاديش في مكافحة غسل الأموال واسترداد الأصول.

15. شدد **مندوب دولة الكويت** على أن الفساد قضية عالمية تتطلب تعاوناً دولياً قوياً، لأن التدفقات المالية غير المشروعة غالباً ما تتجاوز الحدود. سلط الضوء على مخاطر حماية الأصول المسروقة في البلدان المتقدمة، ودعا إلى وضع آليات مرنة وفعالة لتعزيز الأطر القائمة في إطار الأمم المتحدة والبنك الدولي. أكد أيضاً على جهود منظمة آلكويت لتعزيز اتفاقيات المساعدة القانونية الثنائية التي تتضمن أحكاماً لحجز الأصول ومصادرتها وإعادتها. أكد من جديد التزام منظمة آلكويت بالتعاون المتعدد الأطراف والثنائي في مكافحة الفساد والنهوض بأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030.

16. شدد **مندوب جمهورية أوغندا** على الدور الحيوي للتعاون الدولي في استرداد الأصول لا سيما في أفريقيا وآسيا، حيث يعيق الفساد التنمية والخدمات الأساسية. سلط الضوء على العوائق الرئيسية أمام استرداد الأصول بشكل فعال مثل الافتقار إلى الإرادة السياسية والعقبات القانونية مثل السرية المصرفية وضعف التنسيق كما حددها البنك الدولي، والتي تعوق تنفيذ الفصل الخامس من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. شدد على استرداد الأصول كأداة لاستعادة ثقة الجمهور وتعزيز التنمية المستدامة، وأعرب عن دعمه للمبادرات العالمية مثل مبادرة استرداد الأصول المسروقة ومبادئ مجموعة العشرين. أكد المندوب من جديد التزام أوغندا ببناء الإطار القانوني والمؤسسي اللازم لإعادة الأصول الفعالة والإدارة السليمة.

17. أعرب **مندوب جمهورية جنوب أفريقيا** عن تقديره للمناقشات حول استرداد الأصول وأثنى على إندونيسيا وأمانة منظمة آلكو. شدد على التأثير الشديد للفساد على الحوكمة والتنمية لا سيما في جنوب العالم، وسلط الضوء

على أهمية إعادة الأصول غير المشروعة إلى بلدانها الأصلية. دعا إلى الإنشاء السريع لمنتدى خبراء استرداد الأصول التابع لمنظمة آلكو واقترح عقد اجتماعات بين الدورات لتحديد دور الأمانة ومعايير اختيار الخبراء. شجع أيضاً الدول الأعضاء على البدء في ترشيح الخبراء وأكد من جديد التزامها بتبادل الخبرات وتعزيز التعاون الإقليمي في مكافحة الفساد.

ج. موضوعات للمناقشة المركزة

18. يسعى تقرير الأمانة العامة الذي تم إعداده للدورة السنوية الثالثة والستين لمنظمة آلكو إلى تزويد الدول الأعضاء بتحديث شامل حول التطورات الهامة في البيئة والتنمية المستدامة منذ الدورة السنوية الثانية والستين. تم تصميميه لتسهيل المداولات المركزة حول ثلاثة مواضيع حاسمة:

1. مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واسترداد الأصول.
2. مناقشات حول سبل المضي قدماً لإنشاء منتدى خبراء استرداد الأصول.

ثانياً. التطورات الأخيرة

أ. مفهوم استرداد الأصول

19. يشير استرداد الأصول كما هو موضح في الفصل الخامس من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) إلى عملية تحديد عائدات الفساد وتتبعها ومصادرتها وإعادتها إلى بلد المنشأ أو أصحابها الشرعيين. يصعب تحديد الحجم الدقيق للأموال الفاسدة المتداولة على مستوى العالم، إلا أن البنك الدولي يقدر أن البلدان النامية تخسر ما بين 20 و40 مليار دولار أمريكي سنوياً بسبب الفساد.[1] يمكن استخدام هذه الموارد المحولة للتخفيف من وطأة الفقر وتعزيز الخدمات العامة ودعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. يسمح تعقيد الأطر القانونية والحواجز المؤسسية وعدم كفاية التعاون الدولي للجهات الفاعلة الفاسدة بالاحتفاظ بإمكانية الوصول إلى ثرواتها غير المشروعة على الرغم من طبيعة هذا الاختلاس الصارخة في كثير من الأحيان.

[1] برون، جان بيير، دونكر، غابرييل، غراي، لاريسا ألانا، بانجر، ميليسا، باور، ريتشارد جون، ستيفنسون، كيفن مارك، عوائق استرداد الأصول: تحليل العقبات الرئيسية وتوصيات للعمل (الإنجليزية)، مبادرة استرداد الأصول المسروقة، العاصمة واشنطن: مجموعة البنك الدولي
<
https://documents.worldbank.org/en/publication/documentsreports/documentdetail/204221468338390474
-/barriers
to-asset-recovery-an-analysis-of-the-key-barriers-andrecommendations-for-action> تم الوصول إليه في 31 تموز / يوليو 2025.

20. ينطوي استرداد الأصول وفقاً لمعهد بازل للحوكمة [2] على مصادرة الأصول المكتسبة بطريقة غير مشروعة واستردادها، والتي غالباً ما تكون عائدات الجريمة. يمكن أن تتخذ هذه الأصول أشكالًا مختلفة بما في ذلك النقد والعقارات والمعادن الثمينة والاستثمارات المالية (على سبيل المثال الأسهم) والأصول الافتراضية مثل العملات المشفرة والسلع الفاخرة وخيول السباق وحتى الطائرات.

21. قد يحدث استرداد الأصول ضمن نطاق اختصاص واحد سواءً كانت الأموال غير المشروعة تُحفظ أو يُعاد استثمارها محلياً أو عبر الحدود عند تحويل العائدات إلى الخارج. تتكون هذه العملية عموماً على الرغم من تعقيدها من أربع مراحل رئيسية:

1. **التحقيق المسبق** بما في ذلك التحقق من المعلومات الاستخبارية الأولية.
2. **التحقيق** الذي قد يشمل تجميد الأصول أو الحجز عليها والمشاركة في التعاون الدولي لجمع الأدلة.
3. **الإجراءات القضائية** التي تنتهي بأمر من المحكمة بمصادرة الأصول.
4. **التصرف أو الإعادة** حيث يتم إعادة الأصول إلى المالك الشرعي أو دولة المنشأ.

ب. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واسترداد الأصول

22. تمثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الأول / أكتوبر 2003 ودخلت حيز التنفيذ في كانون الأول / ديسمبر 2005، أول صك دولي شامل وملزم قانوناً مخصص لمنع ومكافحة الفساد بجميع أشكاله.[3] تتناول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي تتألف من ثمانية فصول موضوعية التدابير الوقائية والتجريم وإنفاذ القانون والتعاون الدولي واسترداد الأصول والمساعدة التقنية وتبادل المعلومات ودور المجتمع المدني والقطاع الخاص في جهود مكافحة الفساد.

23. يعد استرداد الأصول المدون في الفصل الخامس من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (المواد 51–59) أحد الركائز الأساسية للاتفاقية. تعلن المادة 51 إعادة الأصول المصادرة "كمبدأ أساسي" للمعاهدة مع الاعتراف بأن استرداد عائدات الفساد غير المشروعة يعيد الموارد العامة ويردع المخالفات ويعزز ثقة الجمهور في الحكومة. تلزم المادتان 52 و53 الدول الأطراف بالنظر في اتخاذ تدابير من قبيل التجميد والحجز للحفاظ على توافر الممتلكات الخاضعة للمصادرة. تحدد المادة 54 التدابير المؤقتة وتتناول المادة 55 المصادرة سواءً بعد الإدانة الجنائية أو حيثما يسمح القانون الداخلي بذلك من خلال آليات غير قائمة على الإدانة. تحدد المادة 56 المتطلبات الموضوعية والإجرائية للمصادرة. تنص المادة 57 أيضاً على التصرف في الأصول المصادرة "وفقاً للمبادئ الأساسية لقانونها

[2] معهد بازل هو منظمة مستقلة غير ربحية، تأسست عام 2003 في بازل بسويسرا. يُقيم المعهد شراكات عالمية لتعزيز المعرفة والممارسات والسياسات المتعلقة بمكافحة الفساد واسترداد الأصول ونزاهة الأعمال. يُقدم المعهد إرشادات وأبحاث حول استرداد الأصول بما في ذلك أدوات عملية للممارسين. https://baselgovernance.org/ تم الوصول إليه في 1 آب / أغسطس 2025.

[3] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (تم اعتمادها في 31 تشرين الأول / أكتوبر 2003، ودخلت حيز التنفيذ في 14 كانون الاول / ديسمبر 2005) 2349 سلسلة معاهدات الأمم المتحدة 41 (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد).

المحلي" عن طريق إعادتها إلى الدول الطالبة، بينما تتناول المادة 58 التكاليف المتكبدة، وتلزم المادة 59 الدول بتوفير أشكال أخرى من التعاون الدولي مثل تقاسم الأصول المستردة.[4]

24. قدم إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لاسترداد الأصول ثلاث ابتكارات رئيسية. قام أولاً بتدوين المصادرة غير القائمة على الإدانة مما يسمح بمصادرة الأصول حتى في حالة فشل الملاحقات القضائية وبالتالي سد فجوة الإنفاذ التي تستغلها الجهات الفاعلة الفاسدة. أنشأت ثانياً إجراءات الاسترداد المباشر التي تمكن المساعدة القانونية المتبادلة عبر الاختصاصات من تجميد المكاسب غير المشروعة والاستيلاء عليها وإعادتها بسرعة. أنشأت ثالثاً آلية عالمية لاستعراض الأقران وهي مجموعة استعراض التنفيذ التي ترصد تنفيذ الدول لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المتعلقة باسترداد الأصول، وتصدر توصيات وتحفز الإصلاحات التشريعية والمؤسسية.[5]

25. حفزت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من خلال ربط استرداد الأصول بهدف التنمية المستدامة 16.4 لخطة عام 2030 (للحد بشكل كبير من التدفقات المالية غير المشروعة واسترداد الأصول المسروقة بحلول عام 2030)[6] عمليات الاسترداد التي تتجاوز 20 مليار دولار أمريكي منذ دخولها حيز التنفيذ.[7] قامت مبادرات مثل مبادرة استرداد الأصول المسروقة وشبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد (GlobE Network) بتفعيل الفصل الخامس من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. تقدم مبادرة استرداد الأصول المسروقة المساعدة التقنية لتعقب العائدات وتجميدها وإعادتها، بينما تسهل شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد التعاون المشفر والمباشر في مجال إنفاذ القانون.

أولاً. الدورة العاشرة لمؤتمر الدول الأطراف (CoSP10)

26. مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (CoSP) هو الهيئة الرئيسية لصنع القرار في الاتفاقية. يدعم الأطراف والجهات الموقعة في تنفيذها للاتفاقية ويقدم التوجيه في مجال السياسات إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتطوير وتنفيذ أنشطة مكافحة الفساد.

27. تم إنشاء المؤتمر بموجب المادة 63 من الاتفاقية:

- تحسين قدرة الدول على تنفيذ الاتفاقية.
- تعزيز التعاون بين الدول في تحقيق أهداف الاتفاقية.

---

[4] المرجع نفسه.

[5] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة S-1/32، "التزامنا المشترك بالتصدي بفعالية للتحديات وتنفيذ تدابير لمنع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي" (7 حزيران / يونيو 2021) وثيقة الأمم المتحدة رقم: S/RES/A-1/32 <-https://docs.un.org/en/A/RES/S 32/1> تم الوصول إليه في 31 تموز / يوليو 2025.

[6] أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الهدف 16.4 <https://sdgs.un.org/goals/goal16> تم الوصول إليه في 31 تموز / يوليو 2025.

[7] المبادرة الخاصة باسترداد الأصول المسروقة، "التقرير السنوي 2023" (البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2024).

- تعزيز واستعراض تنفيذ الاتفاقية.

28. ينعقد المؤتمر كل عامين ويجمع بين ممثلي الدول التي انضمت إلى الاتفاقية وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة لاستعراض تنفيذها ومناقشة التحديات والاتجاهات الناشئة واعتماد قرارات بشأن القضايا ذات الصلة. يمكن لجميع الأطراف في الاتفاقية والموقعين عليها المشاركة في المؤتمر. يمكن للمنظمات غير الموقعة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التقدم بطلب للحصول على صفة مراقب في دوراتها.

29. أنشأ المؤتمر عدة هيئات فرعية لمساعدة المؤتمر في أداء وظائفه المتعلقة بالتنفيذ الفعال للاتفاقية. تقدم هاتان الهيئتان الفرعيتان المشورة للمؤتمر وتقدمان توصيات للمساعدة في تنفيذ تفويضه وفقاً للفقرة 7 من المادة 63 من الاتفاقية. يقف المؤتمر كمنصة محورية لتعزيز التعاون وتحديد التحديات الناشئة وتسخير الخبرات والاعتراف بالمبادرات الناجحة وتشكيل الجهود العالمية الجماعية في السنوات المقبلة. يتولى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مهام الأمانة للمؤتمر.

30. عُقدت الدورة العاشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في أتلانتا في الفترة من 11 إلى 15 كانون الأول / ديسمبر 2023.[8] صادفت هذه الدورة الذكرى السنوية العشرين لاعتماد الاتفاقية في عام 2003 مما يؤكد على النطاق العالمي والتصديق شبه العالمي على هذه المعاهدة التاريخية.[9] شارك أكثر من ألفي مشارك بمن فيهم وزراء وممثلون رفيعو المستوى من 160 دولة طرفاً ومسؤولون من الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية، فضلاً عن خبراء من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص في خمسة أيام من المناقشات العامة واللجان الوزارية واجتماعات المائدة المستديرة المواضيعية التي تناولت مجموعة كاملة من تحديات مكافحة الفساد.[10] ستعقد الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الدول الأطراف (CoSP11) في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الفترة من 14 إلى 19 كانون الأول / ديسمبر 2025 في الدوحة في قطر.

31. شمل جدول أعمال الاجتماع العاشر للجنة الدول الأطراف تجريم الفساد والوقاية والتعاون الدولي واسترداد الأصول إلى جانب موضوعات متقاطعة مثل الفساد في حالات الطوارئ وحماية المبلغين عن المخالفات ونزاهة الأعمال والأبعاد الجنسانية للفساد. عكست هذه التغطية المواضيعية الواسعة نهج الاتفاقية الشامل للقضاء على الفساد في المجالين العام والخاص.

32. صدر قرار رئيسي في المؤتمر العاشر للدول الأطراف يقضي بتمديد الدورة الثانية لآلية استعراض التنفيذ التي تغطي التدابير الوقائية واسترداد الأصول حتى حزيران / يونيو 2026.[11] سيضمن هذا التمديد الانتهاء من المراجعات القطرية المعلقة التي تأخرت بسبب جائحة كوفيد-19 ويضع الأساس لدورة ثالثة قوية. تم منذ عام

[8] < https://www.unodc.org/unodc/en/press/releases/2023/December/closing-of-the-tenth-session-of-the-conferenceof-the-states-parties.html > تم الوصول إليه في 1 آب / أغسطس 2025.

[9] المرجع نفسه.

[10] المرجع نفسه

[11] <https://www.unodc.org/corruption/en/uncac/implementation-review-mechanism-next-phase.html > تم الوصول إليه في 1 آب / أغسطس 2025.

2010 إنجاز أكثر من 300 مراجعة وطنية و260 ملخصاً تنفيذياً في إطار عملية المراجعة بين الأقران هذه، مما عزز تبادل الممارسات الجيدة وحفز الإصلاحات التشريعية والمؤسسية والإجرائية في جميع الدول الأطراف.[12]

33. اعتمد مؤتمر الدول الأطراف العاشر اثني عشر قراراً ومقررين بدءاً من الإعلان السياسي "أتلانتا 2023" الذي أكد الالتزام الجماعي بالنزاهة والمساءلة ومشاركة المجتمع المدني.[13] اعتمد المؤتمر في سابقة تاريخية قرارات مخصصة بشأن حماية المبلغين عن المخالفات ونزاهة المشتريات العامة ومكافحة الفساد المراعي للنوع الاجتماعي، بالإضافة إلى القرار 6/10 بشأن شفافية الملكية المفيدة.[14] ينص القرار 6/10 على أن تنشئ الدول الأطراف وتحتفظ بسجلات محلية كافية ودقيقة وحديثة للملكية النفعية يمكن للسلطات المختصة الوصول إليها بما في ذلك وحدات الاستخبارات المالية وهيئات مكافحة الفساد والإدارات الضريبية والاحتفاظ ببيانات الملكية التاريخية. تدعو أيضاً إلى إزالة العقبات القانونية والتنظيمية التي تحول دون تبادل المعلومات وتوسيع نطاق المساعدة التقنية التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة واسترداد الأصول المسروقة لدعم التنفيذ.

34. احتلت قضية استرداد الأصول مكانة بارزة في مؤتمر الدول الأطراف العاشر. عقدت مبادرة استرداد الأصول المسروقة وشبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد جلسات مخصصة للممارسين بشأن تعقب وتجميد وإعادة الأصول المسروقة. استكشف المشاركون خلال اليوم السادس لاسترداد الأصول المسروقة التحسينات التي أدخلت على قاعدة بيانات مرصد استرداد الأصول التي تتعقب الآن أكثر من 400 حالة، وسلسلة إجراءات المنتدى العالمي لاسترداد الأصول التي تسهل المشاورات الثنائية والمتعددة الأطراف بشأن الحالات.[15] أفاد تقرير استرداد الأصول المسروقة في عام 2023 وحده بتقديم المساعدة لعشرين دولة وإصدار أربعة قوانين جديدة لاسترداد الأصول وتحسين عمليات المساعدة القانونية المتبادلة في اثنا عشر اختصاصاً، وتوفير التدريب لأكثر من ستمائة ممارس في جميع أنحاء العالم.[16]

35. شددت اللجان الوزارية على أن استرداد الأصول الفعال يخدم التنمية المستدامة من خلال إعادة المكاسب غير المشروعة إلى المجتمعات الأكثر تضرراً من الفساد. تبادل المشاركون في حلقة النقاش الممارسات الجيدة الناشئة مثل مكاتب إدارة الأصول المتعددة الوكالات ووحدات الادعاء المتخصصة وآليات مراقبة المجتمع المدني

---

[12] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، "تنفيذ الفصل الخامس (استرداد الأصول) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" (4 تشرين الأول / أكتوبر 2023) وثيقة الأمم المتحدة رقم: CAC/COSP/IRG/2022/7، الفقرة 4.

[13] مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، "القرار 1/10 — أتلانتا 2023: تعزيز النزاهة والمساءلة والشفافية في مكافحة الفساد"
<https://www.unodc.org/corruption/en/cosp/conference/session10-resolutions.html#Res.10-1> > تم الوصول إليه في 1 آب / أغسطس 2025.

[14] مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، "القرار 6/10 — تعزيز استخدام معلومات الملكية النفعية لتعزيز استرداد الأصول"
<https://www.unodc.org/corruption/en/cosp/conference/session10-resolutions.html#Res.10-6> > تم الوصول إليه في 1 آب / أغسطس 2025.

[15] <https://star.worldbank.org/events/star-day-10th-session-conference-states-parties-cosp-uncac-2023> تم الوصول إليه في 1 آب / أغسطس 2025.

[16] الحاشية (7)

وسلطوا الضوء على التحديات المستمرة ولا سيما هياكل المرشحين المعقدة والعقبات القانونية أمام تبادل المعلومات والقيود المفروضة على الموارد في الدول الطالبة.

36. اتفق المشاركون على أن تنفيذ الاتفاقية يجب أن يتطور لمعالجة الرقمنة والأصول الافتراضية والتدفقات المالية غير المشروعة عبر الحدود المرتبطة بالفساد. حثوا الدول على تسخير تحليلات البيانات والشراكات بين القطاعين العام والخاص للتحقيقات المالية وتعزيز التنسيق المحلي بين أجهزة إنفاذ القانون والسلطات التنظيمية ووكالات إدارة الأصول. ظهر توافق في الآراء بشأن تعميق المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الحكومية ولا سيما القطاع الخاص والمجتمع المدني ووسائل الإعلام لتعزيز الشفافية والقدرة على التحقيق.[17]

37. اختتمت الدورة العاشرة لمؤتمر الدول الأطراف بتكليف فريق استعراض التنفيذ ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بوضع أدوات إرشادية وبناء القدرات بشأن الملكية النفعية وحماية المبلغين عن المخالفات ونزاهة المشتريات ومكافحة الفساد المراعي للمنظور الجنساني قبل الدورة الحادية عشرة في عام 2025. تعكس بالتالي نتائج مؤتمر الدول الأطراف العاشر إطار عمل دولي ناضج لمكافحة الفساد، وهو إطار يدمج استرداد الأصول كآلية أساسية، ويوسع نطاق التغطية المواضيعية للتحديات الناشئة، ويعزز رؤية مشتركة وتطلعية لعالم خالٍ من الفساد.

ثانياً. الدورة السادسة عشرة لفريق استعراض التنفيذ (فيينا، من 17 إلى 21 شباط / فبراير 2025)

38. فريق استعراض التنفيذ (IRG) هو هيئة فرعية تابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. أنشأها مؤتمر الدول الأطراف في قراره 1/3 المعنون "آلية الاستعراض"، كمجموعة حكومية دولية مفتوحة العضوية من الدول الأطراف تعمل تحت سلطتها وتقدم تقاريرها إليها.[18] تتمثل مهام فريق الاستعراض وفقاً لاختصاصات آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في إلقاء نظرة عامة على عملية الاستعراض من أجل تحديد التحديات والممارسات الجيدة والنظر في متطلبات المساعدة التقنية لضمان التنفيذ الفعال للاتفاقية. تعمل تقارير التنفيذ المواضيعية التي تعدها الأمانة كأساس للعمل التحليلي الذي يقوم به فريق الاستعراض المستقل. عقدت مجموعة الاستجابة للحوادث منذ إنشائها في عام 2009 دورات منتظمة ومستأنفة كل عام. يقدم الفريق على أساس مداولاته توصياته واستنتاجاته إلى المؤتمر للنظر فيها والموافقة عليها.

39. عُقدت الدورة السادسة عشرة لفريق استعراض التنفيذ في فيينا في الفترة من 17 إلى 21 شباط / فبراير 2025. جمعت جلسة استعراض الأقران هذه وهي جزء من دورة الاستعراض الثانية للاتفاقية التي تغطي الفصلين

[17] الحاشية (13)

[18] مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، "آلية الاستعراض" <https://www.unodc.org/corruption/en/cosp/conference/session3-resolutions.html> تم الوصول إليه في 1 آب / أغسطس 2025.

الثاني (التدابير الوقائية) والخامس (استرداد الأصول) أكثر من 128 وفداً حكومياً وأمانة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومراقبين من المنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني.[19]

40. درس فريق استعراض التنفيذ على مدى خمسة أيام التقدم المحرز في تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ونظر في جدول الأعمال المؤقت المشروح للأمانة ومذكرات المعلومات الأساسية، واستعرض الموجزات التنفيذية وتقارير الاستعراض الوطنية.

41. كان التركيز الرئيسي على التفويض التطلعي لفريق استعراض التنفيذ بموجب مقرر المؤتمر 2/10: تحديد نطاق المرحلة التالية من آلية الاستجابة للحوادث للنظر فيها في مؤتمر الدول الأطراف الحادي عشر.[20] ناقش المندوبون "ورقة الخيارات"،[21] وتناولوا أربعة عناصر رئيسية:

1. متابعة التوصيات الصادرة خلال مرحلة المراجعة الأولى.
2. تقييم التطورات التشريعية والمؤسسية والتشغيلية الجديدة منذ المراجعات الأولية.
3. تقييم المساعدة التقنية المقدمة والاحتياجات المتبقية لبناء القدرات.
4. تحديد وتوثيق الممارسات الجيدة الناشئة التي تستحق النشر على نطاق أوسع.

42. بحثت الدول الأطراف من خلال الحوار التفاعلي مدى كفاية تشريعات مكافحة الفساد والاستقلال التشغيلي لوحدات الاستخبارات المالية (FIUs) ونطاق سجلات الملكية المفيدة وحسن توقيت المساعدة القانونية المتبادلة (MLA) في حالات استرداد الأصول. أبلغت العديد من الوفود عن إحراز تقدم في سن تدابير حماية المبلغين عن المخالفات وتعزيز شفافية المشتريات من خلال أدوات الحوكمة الإلكترونية وإنشاء مكاتب لإدارة الأصول متعددة الوكالات، بما يتماشى مع قرارات مؤتمر الدول الأطراف العاشر بشأن هذه المواضيع.

43. كان فريق استعراض التنفيذ بحلول نهاية الدورة قد وافق على مشروع مقرر[22] ومشروع اختصاصات لدورته السابعة عشرة، يحدد النطاق والطرائق والجدول الزمني للمرحلة التالية لآلية الاستجابة للحوادث. شملت العناصر الرئيسية استبياناً موحداً للتقييم الذاتي مع نقاط مرجعية مدمجة لتقييم الأثر وآلية منظمة للإبلاغ عن المتابعة تتطلب تقارير مرحلية سنوية عن تنفيذ التوصيات وتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة، لا سيما مع الجهات الفاعلة

[19] < https://www.unodc.org/corruption/en/cosp/IRG/session16.html> تم الوصول إليه في 1 آب / أغسطس 2025.
[20] مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، "المقرر 2/10 — تمديد آخر للدورة الثانية لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"
< https://www.unodc.org/corruption/en/cosp/conference/session10-resolutions.html#Dec.10-2> تم الوصول إليه في 1 آب / أغسطس 2025.
[21] مؤتمر الدول الأطراف، الدورة السادسة عشرة لفريق استعراض التنفيذ "موجز الآراء ومخطط للخيارات والطرائق فيما يتعلق بالمرحلة التالية من آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" (20 كانون الأول / ديسمبر 2024) وثيقة الأمم المتحدة رقم: CAC/COSP/IRG/2025/2
< https://www.unodc.org/corruption/en/cosp/IRG/session16.html > تم الوصول إليه في 1 آب / أغسطس 2025.
[22] مؤتمر الدول الأطراف، الدورة السادسة عشرة لفريق استعراض التنفيذ "تقرير فريق استعراض التنفيذ عن دورته السادسة عشرة، المعقودة في فيينا في الفترة من 17 إلى 21 شباط / فبراير 2025" (13 آذار / مارس 2025) وثيقة الأمم المتحدة رقم: CAC/COSP/IRG/2025/3، على الرابط <https://www.unodc.org/corruption/en/cosp/IRG/session16.html > تم الوصول إليه في 1 آب / أغسطس 2025.

غير الحكومية من خلال المشاورات الوطنية الرسمية والإحاطات الدورية لفريق استعراض التنفيذ ولوحة معلومات مركزية تربط بين احتياجات المساعدة التقنية والمشاريع المنجزة والدروس المستفادة.

44. تعكس مشاريع النصوص هذه التي ستحال إلى مؤتمر الدول الأطراف في المؤتمر الحادي عشر تصميماً مشتركاً بين الدول الأطراف ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على تطوير آلية الاستعراض لتصبح أداة أكثر شفافية وشمولية وموجهة نحو تحقيق النتائج. ستوجه عملية استعراض الأقران للاتفاقية حتى عام 2026 مما يضمن استمرار تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في التكيف استجابة لتهديدات الفساد الناشئة والابتكارات في الحوكمة واحتياجات الدول في حماية النزاهة في جميع أنحاء العالم.

أ. الدورة السادسة عشرة المستأنفة الأولى (فيينا، من 16 إلى 20 حزيران / يونيو 2025)

45. عُقدت الدورة السادسة عشرة المستأنفة الأولى لفريق استعراض التنفيذ في فيينا في الفترة من 16 إلى 20 حزيران / يونيو 2025.[23] جمعت هذه الجلسة العامة التي استؤنفت بعد اجتماعها الأول في شباط / فبراير 2025 مندوبين حكوميين من جميع الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وموظفي أمانة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وممثلي المنظمات المراقبة لوضع اللمسات الأخيرة على مشاريع التوصيات بشأن المرحلة التالية من آلية الاستعراض المتكامل واستعراض القضايا المواضيعية الناشئة في إطار الدورة الثانية للاتفاقية.

46. ركز المشاركون منذ البداية على التصميم المستقبلي لآلية الاستجابة للحوادث. ناقشت الدول استناداً إلى "ورقة الخيارات" التي أعدتها الأمانة وملخصات فبراير / شباط 2025[24] نطاق وطريقة وتسلسل الاستعراضات الخاصة بالدورة الحادية عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في الفترة 2025-2026. شدد المندوبون على الحاجة إلى زيادة التركيز على فعالية التدابير المحلية، وتجاوز قوائم التحقق من الامتثال لتقييم التأثير في العالم الحقيقي.

47. تناولت المناقشات الموازية أربعة مواضيع جوهرية ذات أهمية سياسية كبيرة:

- **الفساد الذي يشمل الجماعات الإجرامية المنظمة.** تبادل المندوبون الخبرات بشأن التعاون بين الوكالات بما في ذلك وحدات الاستخبارات المالية والمدعين العامين وهيئات مكافحة غسل الأموال، لتفكيك الشبكات الإجرامية وتتبع العائدات.

[23] <https://www.unodc.org/corruption/en/cosp/IRG/session16-first-resumed.html%3E> ≤ تم الوصول إليه في 1 آب / أغسطس 2025.

[24] مؤتمر الدول الأطراف، فريق استعراض التنفيذ، الدورة السادسة عشرة المستأنفة الأولى "موجز المناقشات التي أجريت حتى الآن بشأن المرحلة الثانية من آلية استعراض التنفيذ" (8 نيسان / أبريل 2025) وثيقة الأمم المتحدة رقم: CAC/COSP/IRG/2025/5، التي < https://www.unodc.org/corruption/en/cosp/IRG/session16-first-resumed.html> تم الوصول إليها في 1 آب / أغسطس 2025.

- **حماية الأشخاص المبلغين.** تقدمت الجلسة بمسودة إرشادات بشأن الأطر التشريعية والإدارية لحماية المبلغين عن المخالفات بما يعكس قرارات مؤتمر الدول الأطراف العاشر رقم 4/10.[25] تبادلت الدول النماذج الوطنية لقنوات الإبلاغ الآمنة وضمانات السرية وآليات التعويض.
- **معلومات الملكية المفيدة.** استعرض المشاركون استناداً إلى الدروس المستفادة من القرار 6/10[26] الصادر عن الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف الممارسات الوطنية في إنشاء سجلات ملكية متاحة للجمهور والتحقق من جودة البيانات وتسهيل تبادل المعلومات عبر الحدود لدعم التحقيقات المالية واسترداد الأصول.
- **نزاهة المشتريات والحوكمة الإلكترونية.** نظرت المجموعة في الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز الشفافية في التعاقدات العامة ومنع التواطؤ والتلاعب بالعطاءات والاختلاس على جميع المستويات الحكومية.

48. كان فريق استعراض التنفيذ بحلول نهاية الدورة قد وافق على مشروع قرار يحدد اختصاصات دورته السابعة عشرة والمعايير التفصيلية للمرحلة التالية لآلية الاستجابة للحوادث بما في ذلك جداول المراجعة المحدثة ونماذج الإبلاغ الموحدة وتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة. تعكس مسودة التوصيات هذه التي سيتم تقديمها إلى مؤتمر الدول الأطراف في الدورة الحادية عشرة طموحاً جماعياً لتحسين آلية الاستعراض وتحويلها إلى عملية أكثر شفافية وشمولاً وموجهة نحو التأثير، وقادرة على تتبع ليس فقط الامتثال القانوني ولكن أيضاً التقدم الملموس في منع الفساد ومكافحته في جميع أنحاء العالم. ستعقد الدورة السادسة عشرة المستأنفة الثانية لفريق استعراض التنفيذ في الفترة من 1 إلى 5 أيلول / سبتمبر 2025 في فيينا.

ثالثاً. الدورة الثامنة عشرة للفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باسترداد الأصول (فيينا، 12-14 حزيران / يونيو 2024)

49. الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باسترداد الأصول (WGAR)، المسماة أيضاً "الفريق العامل المعني باسترداد الأصول"، هو هيئة فرعية تابعة لمؤتمر الدول الأطراف. الفريق العامل مسؤول عن مساعدة وإسداء المشورة لمؤتمر الدول الأطراف في تنفيذ تفويضه بشأن إعادة عائدات الفساد عملاً بالفصل الخامس من الاتفاقية. تم استعراض هذا الفصل من قبل الدول الأطراف في الاتفاقية خلال الدورة الثانية لآلية استعراض تنفيذ الاتفاقية.

[25] مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، "القرار 4/10 — منهجيات ومؤشرات قياس الفساد وفعالية أطر مكافحة الفساد"
<https://www.unodc.org/corruption/en/cosp/conference/session10-resolutions.html#Res.10-4> > تم الوصول إليه في 1 آب / أغسطس 2025.
[26] الحاشية (14)

50. يعقد الفريق العامل الحكومي الدولي المعني باسترداد الأصول منذ إنشائها في عام 2006 اجتماعاً واحداً في السنة، حيث يتبادل المشاركون المعلومات حول الممارسات الجيدة والتحديات القائمة والناشئة المتعلقة بتنفيذ الفصل الخامس من الاتفاقية ويضعون توصيات لتقديمها إلى المؤتمر. تشمل المواضيع التي تتم مناقشتها خلال اجتماعات الفريق العامل عادة أنظمة الإفصاح المالي والملكية المفيدة وإجراءات مصادرة عائدات الفساد وإدارة الأصول المجمدة والمضبوطة والمصادرة ووحدات الاستخبارات المالية وغيرها.

51. عُقدت الدورة الثامنة للفريق العامل الحكومي الدولي المعني باسترداد الأصول في فيينا في الفترة من 12 إلى 14 حزيران / يونيو 2024، وشكلت تجمعاً هاماً ركز على النهوض بالتعاون الدولي في مكافحة الفساد واسترداد الأصول المسروقة.[27] عقدت الدورة الثامنة عشرة في إطار القرار 6/10 الذي كلف الفريق العامل بالتركيز على معلومات الملكية النفعية ودورها في الكشف عن الفساد وردعه ومنعه مع تعزيز عمليات استرداد الأصول وإعادتها. عقد الفريق العامل ست اجتماعات خلال فترة الثلاثة أيام، حيث عقدت معظم الجلسات بالاشتراك مع آلية الاستعراض المتكامل واجتماع الخبراء الحكومي الدولي مفتوح العضوية لتعزيز التعاون الدولي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.[28] ستعقد الدورة التاسعة عشرة للفريق العامل الحكومي الدولي المعني باسترداد الأصول في الفترة من 3 إلى 5 أيلول / سبتمبر 2025 في فيينا.

52. شهدت الجلسة مشاركة دولية قوية بحضور ممثلين عن 124 دولة من الدول الأطراف في الاتفاقية. كان الاتحاد الأوروبي ممثلاً أيضاً بصفته منظمة إقليمية للتكامل الاقتصادي طرفاً في الاتفاقية. شاركت بالإضافة إلى ذلك مختلف هيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية كمراقبين بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومعهد بازل للحوكمة ومجموعة آسيا والمحيط الهادئ المعنية بغسل الأموال والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) وجامعة الدول العربية.[29]

[27] <https://www.unodc.org/corruption/en/cosp/WGAR/session18.html> تم الوصول إليه في 1 آب / أغسطس 2025.

[28] مؤتمر الدول الأطراف، فريق استعراض التنفيذ، الدورة السادسة عشرة المستأنفة الأولى "موجز المناقشات التي أجريت حتى الآن بشأن المرحلة الثانية من آلية استعراض التنفيذ" (8 نيسان / أبريل 2025) وثيقة الأمم المتحدة رقم: CAC/COSP/IRG/2025/5، <https://www.unodc.org/corruption/en/cosp/IRG/session16-first-resumed.html> تم الوصول إليها في 1 آب / أغسطس 2025.

[28] مؤتمر الدول الأطراف "تقرير عن اجتماع مجموعة العمل الحكومية الدولية مفتوحة العضوية المعنية باسترداد الأصول الذي عقد في فيينا في الفترة من 12 إلى 14 حزيران / يونيو 2024" (19 حزيران / يونيو 2024) وثيقة الأمم المتحدة رقم: CAC/COSP/WG.2/2024/4

<https://www.unodc.org/corruption/en/cosp/WGAR/session18.html> تم الوصول إليه في 1 آب / أغسطس 2025.

[29] المرجع نفسه.

مجالات التركيز الرئيسية

أ. شفافية الملكية النفعية

53. تركزت الموضوعات الرئيسية للدورة الثامنة عشرة على معلومات الملكية النفعية ودورها الحاسم في عمليات استرداد الأصول.[30] يتماشى هذا التركيز مع قرار المؤتمر 6/10 الذي اعترف بشفافية الملكية النفعية باعتبارها ضرورية لتعزيز آليات استرداد الأصول.

54. بحث الفريق العامل الممارسات الجيدة والتحديات في تنفيذ أنظمة شفافية الملكية النفعية مع التركيز على الكيفية التي يمكن بها لهذه المعلومات أن تعزز الكشف عن الفساد وردعه ومنعه مع تسهيل استرداد الأصول وإعادتها. غطت المناقشات الأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية اللازمة لضمان أنظمة شفافية الملكية النفعية الفعالة.

55. شملت مجالات المناقشة الرئيسية ما يلي:

- تعريفات شاملة للملكية النفعية تغطي جميع العوامل والمعايير ذات الصلة.
- السجلات المركزية التي تضمن الوصول الفعال من قبل السلطات المختصة.
- آليات التحقق بما في ذلك الفحوصات الآلية والإحالة المرجعية مع قواعد البيانات الأخرى.
- التعاون الدولي في تبادل معلومات الملكية النفعية.
- التحديات التي تطرحها هياكل الشركات المعقدة المصممة لإخفاء الملكية الحقيقية.

أ. التدفقات المالية غير المشروعة والتعاون الدولي

56. تناول المحور الموضوعي الرئيسي الثاني التدفقات المالية غير المشروعة والتحديات والعقبات والحواجز التي تعترض التعاون الدولي. جاءت هذه المناقشة متابعة للالتزامات التي تم التعهد بها خلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ودراسة التدابير التي اتخذتها الدول الأطراف لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة.[31]

57. استخدمت مذكرة[32] أعدتها الأمانة للاجتماع الثامن عشر كدليل للمناقشة لدعم إجراءات المتابعة من قبل الدول الأطراف بعد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 2021 بشأن الفساد. يركز على وجه

[30] الفريق العامل الحكومي الدولي مفتوح العضوية المعني باسترداد الأصول التابعة لمؤتمر الدول الأطراف "جدول الأعمال المؤقت المشروح" (22 آذار / مارس 2024) وثيقة الأمم المتحدة رقم: CAC/COSP/WG.2/2024/1
< https://www.unodc.org/corruption/en/cosp/WGAR/session18.html > تم الوصول إليه في 1 آب / أغسطس 2025.

[31] المرجع نفسه.

[32] الفريق العامل الحكومي الدولي مفتوح العضوية المعني باسترداد الأصول التابعة لمؤتمر الدول الأطراف "دليل مناقشة بشأن التدفقات المالية غير المشروعة والتحديات والعقبات والحواجز التي تعترض التعاون الدولي: التدابير التي اتخذتها الدول الأطراف متابعة للإعلان السياسي المعتمد في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لمكافحة الفساد" (9 نيسان / أبريل 2024) وثيقة الأمم المتحدة رقم: CAC/COSP/WG.2/2024/3

التحديد على معالجة التدفقات المالية غير المشروعة (IFFs)، والتغلب على التحديات التي تواجه التعاون الدولي، وتعزيز آليات استرداد الأصول. ويستند الدليل إلى الالتزامات المبينة في الإعلان السياسي المعتمد في الدورة الاستثنائية الذي يدعو الدول الأعضاء إلى الحد بشكل كبير من التدفقات المالية غير المشروعة وتعزيز أطر استرداد الأصول وإعادتها وتحسين الرقابة التنظيمية على المؤسسات المالية وتعزيز المساعدة القانونية المتبادلة والتعاون الدولي لا سيما فيما يتعلق بالفساد والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

58. دُعي الفريق العامل إلى استكشاف التقدم المحرز منذ عام 2021 لتوجيه المداولات وتبادل الخبرات الوطنية في تحديد التدفقات المالية غير المشروعة ومعالجتها، وتحديد التحديات والممارسات الجيدة في جمع البيانات ووضع السياسات والتعاون الدولي. شُجعت الدول الأعضاء أيضاً على تقييم أطرها القانونية والمؤسسية المحلية والنظر في سبل تعزيز المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الحكومية، وتوضيح الاحتياجات المحددة لبناء القدرات والمساعدة التقنية. دعا الدليل في نهاية المطاف إلى استجابات أكثر تنسيقاً وشفافية وقائمة على الأدلة للحد من التدفقات المالية غير المشروعة وتعزيز الجهود العالمية لمكافحة الفساد.

أ. المساعدة الفنية وبناء القدرات

59. تم تخصيص جزء كبير من الجلسة لمناقشات المساعدة التقنية مما يعكس الحاجة المستمرة لبناء القدرات في مجال استرداد الأصول. تبادلت الدول الأطراف الخبرات فيما يتعلق بمختلف القضايا مثل: احتياجات الإصلاح التشريعي وتنمية القدرات المؤسسية ومتطلبات التدريب للممارسين وآليات التعاون الدولي واستخدام التكنولوجيا في عمليات استرداد الأصول.[33]

60. 60. أكدت المناقشات على أهمية تنسيق الدعم الدولي مع قيام منظمات مثل مبادرة استرداد الأصول المسروقة النتيجة التي تقدم مساعدة مستمرة للبلدان المطلوبة. سلطت الجلسة الضوء على التحديات المستمرة في عمليات استرداد الأصول. شملت أبرز العوائق التي تم تحديدها ما يلي:

- المساعدة القانونية المتبادلة غير المستجيبة من البلدان التي توجد فيها الأصول.
- صعوبات في تحديد والتحقق من الملكية النفعية لعائدات الفساد المشتبه بها.
- هياكل الشركات المعقدة التي تغطي اختصاصات متعددة.
- عدم كفاية الأطر التشريعية للتعاون الدولي.
- محدودية القدرة المؤسسية في العديد من الدول الطالبة.
- عدم وجود آليات تنسيق كافية بين الوكالات المحلية.

< https://www.unodc.org/corruption/en/cosp/WGAR/session18.html > تم الوصول إليه في 1 آب / أغسطس 2025.

[33] < https://www.unodc.org/corruption/en/cosp/WGAR/session18.html > تم الوصول إليه في 1 آب / أغسطس 2025.

61. اعتمدت مجموعة العمل تقريرها[34] وبذلك اختتمت رسمياً الدورة الثامنة عشرة. شملت النتائج الرئيسية ما يلي:

1. تعزيز فهم تحديات شفافية الملكية النفعية والممارسات الجيدة.
2. تحديد العوائق التي تحول دون التعاون الدولي الفعال في استرداد الأصول.
3. أولويات المساعدة التقنية لبناء القدرات.
4. الالتزام بمواصلة الحوار بشأن التدفقات المالية غير المشروعة.

62. تركيز الدورة الثامنة عشرة على شفافية الملكية النفعية بما يتماشى مع الاتجاهات العالمية نحو زيادة شفافية الشركات وتدابير مكافحة غسل الأموال. ساهمت المناقشات في إطار تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لا سيما مع اقتراب دورة المراجعة الثانية التي تغطي أحكام استرداد الأصول.

63. يعكس تركيز الجلسة على آليات التعاون العملي والمساعدة التقنية الاعتراف بأن استرداد الأصول الفعال لا يتطلب أطراً قانونية قوية فحسب بل يتطلب أيضاً قدرة مؤسسية كافية وتنسيقاً دولياً. يعتمد استرداد الأصول الناجح كما أوضح الممارسون على العمل السريع وتبادل المعلومات الفعال وبناء الثقة بين الاختصاصات.

64. يوضح تركيز مجموعة العمل المستمر على هذه القضايا والذي من المقرر أن يستمر في الدورة التاسعة عشرة في أيلول / سبتمبر 2025 الأولوية المستمرة الممنوحة لاسترداد الأصول في إطار جدول الأعمال العالمي لمكافحة الفساد. من المرجح أن تؤثر نتائج الجلسة على وضع السياسات المستقبلية وبرمجة المساعدة التقنية وآليات التعاون الدولي في مكافحة الفساد واسترداد الأصول المسروقة.

ج. شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد (GlobE Network)

65. تأسست شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد في عام 2021 من خلال عملية تشاورية ييسرها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. الشبكة مفتوحة لسلطات إنفاذ قانون مكافحة الفساد من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، تخضع الشبكة لأعضائها ويدعمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الذي يعمل كأمانة لها.

66. تمكن شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد سلطات إنفاذ القانون التنفيذية التي لديها تفويضات لمكافحة الفساد - بما في ذلك وكالات مكافحة الفساد وقوات الشرطة ومكاتب الادعاء العام والمدعين العامين ومكاتب استرداد الأصول ووحدات التحقيقات المالية - من التعاون في النهوض بقضايا الفساد عبر الوطنية. يوفر الدعم الحاسم للمحققين والمدعين العامين من خلال شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد منصة الاتصالات الآمنة (SCP)، مما يسهل التبادل السريع والآمن للمعلومات إلى جانب

[34] الحاشية (28).

الوصول إلى الأدوات والموارد المتخصصة. تلتزم الشبكة بالشراكة مع أصحاب المصلحة الآخرين بتعزيز التعاون العابر للحدود الوطنية بفعالية وكفاءة بين العاملين في مجال مكافحة الفساد حول العالم.

67. عُقد الاجتماع العام السادس للشبكة التشغيلية العالمية لسلطات إنفاذ القانون لمكافحة الفساد (GlobE Network) في باكو في الفترة من 20 إلى 23 أيار / مايو 2025.[35] اجتمع خلال هذه الفترة أكثر من 300 ممارس لمكافحة الفساد من أكثر من 90 اختصاصاً إلى جانب المنظمات المراقبة والشركاء التقنيين في جلسات عامة وحلقات عمل ومشاورات ثنائية وفعاليات للتواصل تهدف إلى تعزيز العمل المشترك لمكافحة الفساد عبر الحدود الوطنية. عرضت[36] رومانيا استضافة الاجتماع العام السابع للشبكة التشغيلية العالمية لسلطات إنفاذ القانون لمكافحة الفساد في عام 2026.

68. تم تقديم تقرير النشاط السنوي للشبكة لعام 2024 والموافقة عليه،[37] وقدمت خطة العمل لعام 2025 واعتمدت. تم التصديق رسمياً على منظمتين مراقبتين جديدتين هما منتدى المفتشين العامين للدول الأفريقية والمؤسسات المماثلة (FIGE) ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية (Eurojust)، مما أدى إلى توسيع الشراكات الاستراتيجية للشبكة. تمت الموافقة على مذكرة تفسيرية عملية توجه اختيار أعضاء اللجنة التوجيهية والرؤساء ونواب الرؤساء في المستقبل، واعتمدت مبادئ توجيهية شاملة بشأن إنشاء المكاتب الإقليمية.[38]

69. عُقد ما مجموعه 140 اجتماعاً تنفيذياً ثنائياً ومتعدد الأطراف، تم خلالها تبادل المعلومات الاستخباراتية حول الأصول المجمدة والمصادرة وأفضل الممارسات للتقييد السريع للحسابات. اعتُمدت المبادئ التوجيهية للشبكة ونماذجها الموحدة للتبادل الآمن للمعلومات، وأُعيد تأكيد الاتفاق النموذجي للتفاوض بشأن معاهدات التعاون. تمت مراجعة التقدم المحرز في تخصيص شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد منصة الاتصالات الآمنة (SCP)، وتم تقديم مخطط مفاهيمي لمركز جلوب إي الرقمي القادم. وعُرض مشروع تجريبي مشترك مع مبادرة استرداد الأصول المسروقة بشأن الإخطارات غير الرسمية بتدابير الاسترداد المباشر، بالاستفادة من ملاحظات مجموعة العمل المواضيعية 1.[39]

70. عُقدت ثلاث حلقات عمل مواضيعية وفعاليات جانبية متعددة. خلال ورشة عمل ""في الخطوط الأمامية للتعاون: دور نقاط الاتصال منصة الاتصال الآمنة"، تم تنقيح إرشادات مستخدمي منصة الاتصالات الآمنة الوطنية. تم إنتاج توصيات لقياس نتائج الحالات في "تقييم التأثير: دور شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية

---

[35] https://globenetwork.unodc.org/globenetwork/en/network/sixth-plenary-meeting-of-the-globe-network-may-2025.html > تم الوصول إليه في 1 آب / أغسطس 2025.

[36] شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة"، باكو الاجتماع العام السادس لشبكة شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد: النتائج والقرارات" https://globenetwork.unodc.org/globenetwork/en/network/sixth-plenary-meeting-of-the-globe-network-may-%202025.html > تم الوصول إليه في 1 آب / أغسطس 2025.

[37] شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة "تقرير شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد: من كانون الثاني / يناير 2023 إلى حزيران / يونيو 2024" https://globenetwork.unodc.org/globenetwork/en/documents.html > تم الوصول إليه في 1 آب / أغسطس 2025.

[38] الحاشية (36).

[39] المرجع نفسه.

بمكافحة الفساد في تسهيل ورشة عمل ناجحة لمكافحة الفساد". حددت ورشة عمل "تعزيز التعاون الدولي: دور شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد" نقاط الاتصال "ووحدات التدريب المستهدفة المقترحة. تتم عرض مناقشات الفريق حول الذكاء الاصطناعي والطب الشرعي الرقمي في التحقيقات المالية، وتم توفير تمارين عملية في منهجيات تتبع الأصول.[40]

71. طلب الاجتماع العام السادس من أمانة لشبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد إطلاق المشروع التجريبي المشترك مع مبادرة استعادة الأصول المسروقة بشأن الإخطارات غير الرسمية المتعلقة باسترداد الأصول المباشر. طُلب إلى الأمانة أيضاً صياغة ورقة موجزة عن أدوار نقاط الاتصال. طُلب أيضاً تطوير إرشادات مفصلة لملف تعريف المستخدم لـمنصة الاتصالات الآمنة. طُلب إلى جانب ذلك إعداد استبيان موحد لتقييم تأثير الشبكة على نتائج الحالات.

72. تم تعزيز الحوكمة المؤسسية وصياغة قنوات تشغيلية آمنة وتم تزويد الأعضاء بأدوات تدريبية وتحليلية هادفة، مما يؤكد من جديد دور شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد كمنصة نشيطة يحركها الممارسون لمكافحة الفساد من خلال إجراءات منسقة لإنفاذ القانون.

د. اجتماع الخبراء الدولي بشأن إعادة الأصول والتنمية المستدامة ("ADDIS 4") أديس أبابا، إثيوبيا، 11–13 كانون الأول / ديسمبر 2024

73. استضافت أديس أبابا الاجتماع الرابع في سلسلة اجتماعات الخبراء الدولية بشأن إعادة الأصول والتنمية المستدامة، والمعروفة باسم "أديس 4" في الفترة من 11 إلى 13 كانون الأول/ ديسمبر 2024.[41] عُقد الاجتماع تحت رعاية أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بدعم من حكومتي إثيوبيا وسويسرا، وجمع أكثر من 70 خبيراً من الدول الأطراف والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. كان الغرض منه تعميق فهم كيفية تسخير الأصول المستردة للنهوض بأهداف التنمية المستدامة (SDGs)، وتبادل الممارسات الجيدة الناشئة بشأن عودة الأصول، ومواءمة المنتديات المتعددة الأطراف مثل عملية تمويل التنمية مع إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لاسترداد الأصول.[42]

74. افتتح الاجتماع باستعراض عام لأحكام الفصل الخامس من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بشأن إرجاع الأصول. استعرض المشاركون تأكيداً على تصنيف القسم 51[43] للإعادة على أنها "مبدأ أساسي" المعايير

[40] المرجع نفسه.
[41] <https://www.unodc.org/corruption/en/uncac/expert-meetings/addis4-egm-2024.html> تم الوصول إليه في 1 آب / أغسطس 2025.
[42] المرجع نفسه.
[43] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (تم اعتمادها في 31 تشرين الأول / أكتوبر 2003، ودخلت حيز التنفيذ في 14 كانون الاول / ديسمبر 2005) 2349 سلسلة معاهدات الأمم المتحدة 41 (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد) المادة 51.

القانونية للتصرف في الممتلكات المصادرة[44] ونظروا في دعوة قرار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 1/7 إلى إبرام ترتيبات مقبولة للطرفين للتصرف النهائي.[45]

75. تم تنظيم جلسات تقنية حول أربعة مواضيع أساسية.[46] تضمنت أولاً "جهود إدارة الأصول المحلية" دراسات حالة من موزامبيق ونيجيريا حول الترتيبات المؤسسية لإدارة الأصول المستردة بدءاً من المكاتب المخصصة لإدارة الأصول إلى الصناديق السيادية على غرار الثروة. استكشف ثانياً "المجتمع المدني والتنسيق المحلي" كيف يمكن للجهات الفاعلة غير الحكومية بما في ذلك ائتلاف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والقسم 19، تضخيم الشفافية والمساءلة في عمليات إعادة الأصول من خلال التقاضي من أجل المصلحة العامة والرصد البرلماني. بحثت ثالثاً "أوجه التآزر في تمويل التنمية" عملية متابعة تمويل التنمية وتحديد الروابط بين مخرجات أديس أبابا 4 والقمة القادمة للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية (FfD 4) سيعقد في إسبانيا (تموز / يوليو 2025). أطلقت أخيراً ورشة عمل حول "إدارة الأصول المضبوطة والمصادرة" دليل الممارسين الجديد لمبادرة استرداد الأصول المسروقة الذي يقدم بروتوكولات خطوة بخطوة لضمان أن العائدات المستردة تخدم أولويات التنمية بشكل فعال.

76. خلصت مجموعات العمل التفاعلية إلى مجموعة من التوصيات لرفع عائد الأصول في حوارات التنمية المستدامة العالمية. شملت هذه: وضع اتفاقات نموذجية موحدة للتعجيل بتدابير الاسترداد المباشر، واعتماد أطر وطنية لتسييج الأموال المستردة من أجل الصحة والتعليم والبنية التحتية، وتعزيز قنوات الإخطار غير الرسمية بين الدول الطالبة والدول المتلقية للطلبات، وعقد منصات منتظمة لأصحاب المصلحة المتعددين - تجمع بين الشركاء الحكوميين وشركاء المجتمع المدني والفنيين، لتبادل الدروس المستفادة. حث المشاركون أيضاً على زيادة دمج مقاييس استرداد الأصول في الرصد الرسمي لأهداف التنمية المستدامة، وأوصوا بأن تنظر اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في الإرشادات الفنية لربط بيانات استرداد الأصول في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بالإبلاغ عن مؤشر أهداف التنمية المستدامة 16.4.1.

77. اختتم الاجتماع بالاتفاق على إصدار "خلاصة الممارسات الجيدة لأديس أبابا 4" التي سيتم الانتهاء منها بحلول منتصف عام 2025، وفهرسة نماذج السياسات والصكوك القانونية والأدوات التشغيلية المشتركة خلال الاجتماع. أيد المندوبون استمرار عقد عملية أديس أبابا مع تحديد موعد مبدئي لاجتماع الخبراء الخامس في عام 2027. أعادت أديس أبابا 4 من خلال إقامة روابط عملية بين عائد الأصول وتمويل التنمية المستدامة تأكيد الأصول المستردة باعتبارها أمراً بالغ الأهمية.

---

[44] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (تم اعتمادها في 31 تشرين الأول / أكتوبر 2003، ودخلت حيز التنفيذ في 14 كانون الاول / ديسمبر 2005) 2349 سلسلة معاهدات الأمم المتحدة 41 (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد) المادة 57.

[45] مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، "تعزيز المساعدة القانونية المتبادلة من أجل التعاون الدولي واسترداد الأصول"
<https://www.unodc.org/corruption/en/cosp/conference/session7-resolutions.html> تم الوصول إليه في 1 آب / أغسطس 2025.

[46] <https://www.unodc.org/corruption/en/uncac/expert-meetings/addis4-egm-2024.html> تم الوصول إليه في 1 آب / أغسطس 2025.

ثالثاً. تعليقات وملاحظات أمانة منظمة آلكو

78. تدرك الأمانة العامة لمنظمة آلكو أن مسألة استرداد الأصول لها أهمية كبيرة للدول الأعضاء الآسيوية والأفريقية. على الرغم من تعدد المنتديات والآليات القائمة لاسترداد الأصول، غالباً ما تظل عملية استرداد الأصول الفعالة طويلة ومعقدة، لا سيما عند التنقل في اختصاصات متعددة. هناك حاجة واضحة وملحة لتعزيز التواصل والتنسيق بين الدول الأعضاء للتعجيل بعمليات استرداد الأصول الحيوية هذه.

79. تنظر الأمانة العامة إلى الاقتراح الذي قدمته جمهورية إندونيسيا لإنشاء منتدى لخبراء استرداد الأصول على أنه مبادرة استراتيجية تهدف إلى تسهيل وتبسيط عملية استرداد الأصول. يتحقق ذلك من خلال تعزيز تبادل أفضل الممارسات والإجراءات القانونية وإقامة اتصالات مباشرة داخل النظام القانوني لكل دولة عضو.

80. يُقترح أن تشارك الدول الأعضاء في مداولات مدروسة وبناءة لتقديم التوجيه ورسم الطريق إلى الأمام بشأن هذه المسألة، مع إيلاء اهتمام خاص لما يلي:

أ. إنشاء منتدى خبراء استرداد الأصول.

ب. وضع مبادئ توجيهية لترشيح الخبراء من قبل الدول الأعضاء بناءً على معايير ومؤهلات محددة بوضوح.

ج. صياغة الإجراءات التي تحكم عمل منتدى الخبراء.

د. تحديد دور الأمانة العامة لمنظمة آلكوفي تسهيل عملها الفعال.

81. تشجع الأمانة العامة أيضاً الدول الأعضاء على تقديم المعلومات المطلوبة فيما يتعلق بالسلطات أو الوكالات الوطنية المعنية المسؤولة عن استرداد الأصول وفقاً للنموذج المقدم إلى الأمانة العامة لمنظمة آلكوفي أقرب وقت ممكن. ستدعم المعلومات التي تم جمعها من خلال هذه العملية وضع قائمة اتصال شاملة وستعمل على تعزيز الجهود التعاونية بين الدول الأعضاء في معالجة القضايا المتعلقة باسترداد الأصول.

رابعاً. الملحق

أ. مذكرة مفاهيمية لمنتدى الخبراء لاسترداد الأصول: (كما قدمتها جمهورية إندونيسيا للدورة السنوية الحادية والستين).

ب. مذكرة الأمانة العامة بتاريخ 8 نيسان/أبريل 2025 تتضمن نموذجاً لقائمة جهات الاتصال المقترحة للسلطات المسؤولة عن استرداد الأصول من الدول الأعضاء في منظمة آلكو: (كما اقترحت جمهورية إندونيسيا).

الملحق الأول ـ مذكرة مفاهيمية لمنتدى الخبراء لاسترداد الأصول

وزارة القانون وحقوق الإنسان

جمهورية إندونيسيا

المديرية العامة للإدارة القانونية العامة

جالان إتش آر راسونا سعيد 6-7 كاف، كونينجان، جنوب جاكرتا 12940

هاتف: 021-5202387-5221619، فاكس: 021-5221619

الموقع الإلكتروني: www.ahu.go.id

الرقم: AHU.UM.01.01-**733** **15** أيلول / سبتمبر 2023

الموضوع: اقتراح منتدى الخبراء لاسترداد الأصول للدورة السنوية الحادية والستين لمنظمة آلكو

سعادة الدكتور كمالين بينيتبوفادول

الأمين العام للمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الأفريقية (آلكو)

أنا ممتن للغاية لاجتماعاتنا المثمرة وزياراتنا الميدانية في بالي، يومي 6 و7 أيلول /سبتمبر 2023، لضمان جميع الاستعدادات اللازمة للدورة السنوية الحادية والستين لمنظمة منظمة آلكو.

ناقشنا كما تذكرون في اجتماعنا الاقتراح بإنشاء منتدى خبراء استرداد الأصول في الدورة السنوية الحادية والستين لمنظمة آلكو يضم كبار المسؤولين والأكاديميين و/أو الأطراف الأخرى ذات الصلة التي لديها الخبرة والمهارة في استرداد الأصول المسروقة من الاختصاص الأجنبي. يمكن استخدام هذا المنتدى المتخصص لاستيعاب التشاور والمناقشة وتبادل وجهات النظر والمعلومات المتعلقة بما يلي:

1. مشاركة أفضل الممارسات لاسترداد الأصول.
2. التحديات الاستشارية في استرداد الأصول المسروقة.
3. تتطلب مناقشة القضايا الجارية تعاوناً دولياً من جانب الدول الأعضاء.
4. سد فجوات المعرفة لدى الممارسين ومعالجتها.
5. ضمان إمكانية تنفيذ عملية استرداد الأصول التي تشمل ولايات قضائية متعددة بين الدول الأعضاء بفعالية ونجاح.

نقترح نظراً لأهمية وهدف هذا المنتدى للخبراء إدراج جدول الأعمال هذا لمناقشته في الدورة السنوية الحادية والستين لمنظمة آلكو. أرفق مع هذه الرسالة المقترح التفصيلي للمنتدى المذكور للاطلاع عليه والنظر فيه.

شكرا لك ونتطلع إلى سماع المشورة والرد.

كاهيو ر مزهر

المدير العام للشؤون القانونية والإدارية

وزارة القانون وحقوق الإنسان في جمهورية إندونيسيا

وزارة القانون وحقوق الإنسان في
جمهورية إندونيسيا

AALCO
Asian African Legal Consultative Organization

مذكرة مفاهيمية بشأن منتدى الخبراء لاسترداد الأصول

الأمانة العامة لمنظمة آلكو

29 سي، ريزال مارغ

المنطقة الدبلوماسية، تشاناكيابوري

نيودلهي – 110 021

(الهند)

مذكرة مفاهيمية بشأن منتدى الخبراء لاسترداد الأصول

المحتويات

أولاً. تمهيد	1
ثانياً. الاعتبارات القانونية والسياسية	2
ثالثاً. الأغراض والأهداف	2
رابعاً. الأهداف المحددة	3
خامساً. التاريخ المقترح	3

أولاً. تمهيد

1. تمثل سرقة الأصول العامة من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل مشكلة إنمائية هائلة. تقدر كمية الأموال المسروقة من هذه الاقتصادات والاختصاصات التي تمر بمرحلة انتقالية والتي يتم إخفاؤها في الاختصاصات الأجنبية كل عام بنسبة كبيرة من التدفقات المالية الدولية (البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة 2007). تتجاوز التكاليف المجتمعية للفساد بكثير قيمة الأصول التي سرقها القادة الحكوميون. يؤدي الفساد والجرائم المالية إلى إضعاف الثقة في المؤسسات العامة وإلحاق الضرر بمناخ الاستثمار الخاص وتدمير آلية تقديم برامج التخفيف من حدة الفقر أو الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم.

2. استجاب المجتمع الدولي لهذا التحدي. يتمثل أحد الأهداف الرئيسية للهدف 16 من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة - السلام والعدالة والمؤسسات القوية - في "الحد بشكل كبير من التدفقات المالية وتدفقات الأسلحة غير المشروعة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة" (تم إضافة التأكيدات). يدرك الهدف وجود صلة جوهرية بين استنزاف موارد التنمية من خلال التدفقات المالية غير المشروعة والحاجة إلى استرداد الأصول المسروقة لتحقيق التنمية المستدامة.

3. رفعت معظم البلدان استجابةً للقضايا الحرجة لاسترداد الأصول المسروقة التزامها وخطواتها الاستراتيجية للتغلب على تلك القضايا سواءً من خلال التعاون متعدد الأطراف أو الإقليمي أو الثنائي. أعلنت ما لا يقل عن 100 دولة عضو في منظمة الشفافية الدولية (TI) في 9 تشرين الثاني / نوفمبر 2010 في بانكوك التزامها في اجتماع الأعضاء السنوي لعام 2010 لمنظمة الشفافية الدولية بدعوة جميع الحكومات إلى إعطاء أولوية عالية على جدول الأعمال الدولي (في مجموعة العشرين وفي الاتحاد الأفريقي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا والمنظمات المماثلة وفي الأمم المتحدة والبنك الدولي والمؤسسات الرسمية المتعددة الأطراف الأخرى) دون تأخير للقضايا الحرجة المتعلقة بإعادة الأصول المسروقة.

4. شهدت المنطقة الأفريقية موجة مماثلة من الاستجابة حيث أظهرت العديد من التقارير والأبحاث أن البلدان الأفريقية وضعت استرداد الأصول كواحدة من القضايا الخطيرة التي يجب إعطاؤها الأولوية. ثبتت هذه الجدية في العديد من مناسبات منتدى البلدان الأفريقية التي تم استخدامها في توحيد سياساتها وتركيز أجندة التنمية مثل الدورة العادية الرابعة والعشرين لمؤتمر رؤساء دول الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا بإثيوبيا والدورة العادية التاسعة والعشرين للمؤتمر التي تركز على موضوع "الانتصار في المعركة ضد الفساد: مسار مستدام نحو تحول أفريقيا" وغيرها.

5. يشير وجود مثل هذه الموجة من الردود إلى أن الدول في جميع أنحاء العالم بما في ذلك آسيا وأفريقيا وصلت إلى ذروة إعلان التزامها وإرادتها السياسية. ثبت في العقد الماضي مع ذلك أن استرداد الأصول أصبح قضية حاسمة يجب تنفيذها مع الأخذ في الاعتبار أنها تحتوي دائماً على العديد من العمليات بدءاً من التعريف والتتبع والتأمين (التجميد والحجز) إلى المصادرة: يمكن اعتبار عملية استرداد الأصول معقدة وطويلة الأمد عادةً.

6. لا يمكن الإنكار أن استرداد الأصول بالنظر إلى الممارسات السابقة لاسترداد الأصول المسروقة بما في ذلك جهود الحكومة الإندونيسية في إعادة الأصول المسروقة المودعة في اختصاصات أخرى يتطلب تنسيقاً وتعاوناً قويين مع الوكالات والوزارات المحلية في اختصاصات متعددة ذات أنظمة وإجراءات قانونية مختلفة، وكلاهما يتعلق بتقنيات ومهارات التحقيق الخاصة "لمتابعة الأموال" خارج الحدود الوطنية والقدرة على التصرف بسرعة لتجنب أي تبديد للأصول.

7. نقترح من أجل تحسين التأثير الإيجابي للدورة السنوية الحادية والستين لمنظمة آلكو جدول أعمال يُعقد في الدورة الرئيسية لمنظمة آلكو أي جدول أعمال لمناقشة واختتام مسألة إنشاء منتدى خبراء استرداد الأصول مع الأخذ في الاعتبار أن اجتماع البلدان الآسيوية والأفريقية في هذا المنتدى يمكن أن يُستغل على النحو الأمثل لمعالجة اهتمامها المشترك باسترداد الأصول المسروقة. يستند تقديم جدول الأعمال هذا أيضاً إلى المادة 1 من النظام الأساسي لمنظمة آلكو الذي تم تنقيحه واعتماده في دورة بالي في عام 2004 وينص على أن أحد أغراض وأهداف منظمة آلكو هو تبادل الآراء والخبرات والمعلومات حول المسائل ذات الاهتمام المشترك التي لها آثار قانونية.

ثانياً. اعتبارات قانونية وسياسية

تم تقديم هذا الاقتراح بموجب اعتبارات قانونية وسياسية أبرمت من قبل دول المنطقة الآسيوية والأفريقية، وهي:

1. تعديل المادة 1 من النظام الأساسي لمنظمة آلكو واعتمادها في دورة بالي في عام 2004.
2. (منظمة الشفافية الدولية) إعلان بانكوك بشأن استرداد الأصول المسروقة وإدارة الأصول المجمدة.
3. اعتمدت الدورة العادية الرابعة والعشرون لمؤتمر رؤساء دول الاتحاد الأفريقي المنعقدة في أديس أبابا بإثيوبيا الإعلان الخاص بشأن التدفقات المالية غير المشروعة.
4. اعتمدت الدورة العادية التاسعة والعشرون للجمعية موضوع: "الانتصار في المعركة ضد الفساد: مسار مستدام للتحول في أفريقيا".
5. اختتم الموقف الأفريقي المشترك بشأن استرداد الأصول (CAPAR) في الدورة العادية السادسة والثلاثين في 06 - 07 شباط / فبراير 2020 في أديس أبابا بإثيوبيا.

ثالثاً. الأغراض والأهداف

ندرك أن البلدان الآسيوية والأفريقية قد اتخذت مثل هذه الخطوات اللازمة لمكافحة غسل الأموال من خلال استرداد الأصول المسروقة عن طريق موقفها واستراتيجياتها الخاصة كما هو موضح في إعلانها الإقليمي

على التوالي. تكمن المشكلة مع ذلك في عدم وجود منتدى تقني وخبير بين المنطقتين لمناقشة تطور التهديد والثغرات، والتشاور حول التحديات الفعلية في استرداد الأصول المسروقة وكذلك لتبادل أفضل الممارسات وقصص النجاح. نقترح لذلك أن تكون الدورة السنوية الحادية والستون لمنظمة آلكو عبارة عن منتدى لمناقشة واختتام مسألة إنشاء منتدى الخبراء لاسترداد الأصول يضم كبار المسؤولين والأكاديميين و/أو الأطراف الأخرى ذات الصلة التي تتمتع بخبرة ودراية في استرداد الأصول المسروقة من الاختصاصات الأجنبية.

يمكن استخدام منتدى الخبراء هذا لإجراء مناقشة وتبادل الآراء والمعلومات المتعلقة بما يلي:

1. مشاركة أفضل ممارسات استرداد الأصول.
2. التحديات الاستشارية في استرداد الأصول المسروقة.
3. مناقشة القضايا الجارية التي تتطلب تعاوناً دولياً تقوم به الدول الأعضاء.
4. سد الثغرات المعرفية للممارسين ومعالجتها.
5. ضمان إمكانية إجراء عملية استرداد الأصول التي تشمل اختصاصات متعددة بين البلدان الأعضاء بشكل فعال.

رابعاً. أهداف محددة

من المتوقع أن يصل جدول الأعمال المقترح هذا إلى ثلاثة أهداف محددة:

1. مناقشة واختتام مسألة إنشاء منتدى خبراء استرداد الأصول.
2. مناقشة واختتام فترة الدورة لمنتدى خبراء استرداد الأصول.
3. مناقشة واختتام أعمال المنتدى المعني باسترداد الأصول بشأن الدولة المضيفة للدورة الأولى.

خامساً. التاريخ المقترح

(سيتم تأكيده)

ASIAN-AFRICAN LEGAL
CONSULTATIVE ORGANIZATION
(AALCO)

Secretariat
29-C, Rizal Marg, Diplomatic Enclave,
Chanakyapuri, New Delhi - 110021 (INDIA)
Tel. : +91 11-26117641, 26117642
Recp. : +91 11-24197000
Fax : +91 11-26117640
E-mail : mail@aalco.int
Website : www.aalco.int

رقم: 81/2025/AM/AALCO
التاريخ: 8 إبريل/نيسان 2025م

تهدي الأمانة العامة للمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الإفريقية (آلكو) أطيب تحياتها إلى السفارات/المفوضيات السامية للدول الأعضاء في منظمة آلكو بنيودلهي وتتشرف بلفت انتباهها إلى أن الأمانة العامة قد تلقت طلباً ورد من جمهورية إندونيسيا بخصوص موضوع منتدى الخبراء لاسترداد الأصول.

تم طرح هذا الموضوع خلال الدورة السنوية الحادية والستين لمنظمة آلكو التي عُقدت في بالي، جمهورية إندونيسيا، عام 2023م. ثم نُوقش هذا الموضوع بعد ذلك خلال الدورة السنوية الثانية والستين التي عُقدت في بانكوك، مملكة تايلند. ومن المتوقع أن يكون هذا الموضوع موضوع مناقشات مستمرة في الدورة السنوية الثالثة والستين القادمة لمنظمة آلكو، المقرر عقدها في كامبالا، جمهورية أوغندا، خلال الفترة من 8 إلى 12 سبتمبر/أيلول 2025م.

وفي هذا الصدد، تلتمس جمهورية إندونيسيا، وبمساعدة الأمانة العامة لمنظمة آلكو، من الدول الأعضاء في منظمة آلكو تقديم تفاصيل عن السلطات أو الوكالات الوطنية المعنية باسترداد الأصول. وستساهم المعلومات المُقدمة إسهامًا كبيرًا في الجهود التعاونية الرامية إلى معالجة هذه القضية الهامة.

يُرجى من الدول الأعضاء ملء النموذج المرفق بالمعلومات اللازمة لتسهيل إعداد قائمة شاملة للتواصل. وستكون هذه القائمة بمثابة مرجع مفيد للدول الأعضاء في جهودها المتعلقة باسترداد الأصول. وتُقدر الأمانة العامة تعاون الدول الأعضاء في هذا الشأن، وتطلب إرسال النماذج المُكتملة في موعد أقصاه **15 أغسطس/آب 2025م** عبر البريد الإلكتروني: mail@aalco.int

ولمزيد من الاستفسارات في هذا الصدد يُرجى التواصل مع الأمانة العامة عبر البريد الإلكتروني: mail@aalco.int

تنتهز الأمانة العامة للمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الإفريقية (آلكو) هذه الفرصة لتعرب من جديد عن فائق احترامها وتقديرها للسفارات/المفوضيات السامية للدول الأعضاء في منظمة آلكو بنيودلهي.

مرفقات: كما أعلاه

إلى:
السفارات/المفوضيات السامية للدول الأعضاء في منظمة آلكو
في نيودلهي

نسخة إلى: ضباط الاتصال

Template for Authorities Responsible for Asset Recovery

CONTACT LIST OF AUTHORITIES RESPONSIBLE FOR ASSET RECOVERY WITHIN AALCO MEMBER STATES' JURISDICTION

Name of AALCO Member State	
Authority Responsible	

Details of Authority

Highest Ranking Officials	
Address of Authorities	
Contacts of Authorities	